ثرثرة في وجه الامر الواقع

علي أحمد جاحز

■،، لـو سألني سائل : ماهي المبادرة الخليجية ؟ لأجبته ببساطة :
هي اتفاق بين طرفي المعادلة السياسية المتصارعين في اليمن .. وقاعدته « اعطني حصانة .. أعطك السلطة « قد يختلف معي البعض وقد يخطئني البعض وقد يتهمني البعض في وطنيتي .. لكن هذا رأيي وهذه قراءتي الخاصة للمبادرة وربما اتفق معي فيها البعض أيضا..
هذه الاتفاقية فرضت بإرادة سحرية لا يقوى على رفضها أي طرف من أطراف الصراع السياسي والعسكري في الساحة .. بل إنها استطاعت أن ترطب الحديد الشديد « أو ما كان يخيل لنا أنه حديد « وتحيله إلى بفك .. وبخفة لم يسبق لساحر بلوغها جمعت بين صالح والمشترك حول طاولة واحدة .. وبسر الذي عنده علم من الكتاب نقلت المشترك وحلفه من حضن الثورة إلى حضن السلطة .. وبتوجيه عن بعد عالي التأثير تم تغيير خطاب المشترك الإعلامي والديني في الأدمغة من الحماسة للمحاكمة إلى الحصانة ، والفتاوى من تهييج الشباب وتحفيزهم على الشهادة والتضحية في سبيل نجاح الثورة والقبض على رموز النظام إلى ضرورة إعطاء حصانة تجنبا لإراقة الدماء ..
لست مع إراقة الدماء ولا مع الحرب ولكني أرى أن شبح الحرب ليس واردا إلا لوجود طرفي الصراع المسلح المتقاسمين للجيش والقوة العسكرية والنفوذ ولو أن أحدهما لم يكن لديه نفس الأدوات ونفس القوة العسكرية والنفوذ والأساليب الكيدية التي يمتلكها الطرف الآخر لما كان هناك شبح الحرب .. لأن الرئيس صالح وأعوانه سيجدون أنفسهم في مواجهة ثورة سلمية يصعب مواجهتها بالحرب وسيسقط في أيديهم سلاح التهديد بالحرب .. كما أن الثورة يفترض أنها قامت لتسقط ذلك التقاسم غير القانوني وغير المقبول للقوة والنفوذ والجيش أيضا .. غير أن المبادرة للأسف لا يبدو أنها جاءت لتنهي ذلك الواقع بل عززت التقاسم وأعادت صياغته بتأييد أممي وقرار من مجلس الأمن .. الأمر الذي يجعلنا نخشى أننا عائدون بعد عام من النظال والصبر والتضحية إلى نفس القسمة ونفس العقلية الحاكمة مع بعض التعديلات الشكلية ليس إلا ..
ما شهدناه خلال الفترة الزمنية التي تلت توقيع المبادرة والبدء في تنفيذها من تغيير في الخطاب الثوري والوطني غير دفة المسيرة الثورية فأصبحت تبحر باتجاه آخر غير ما كان يفترض أن تسير عليه .. الساحات التي كانت تعكس انموذجا ليمن حر وأبي ومستقل ومدرسة للتعايش والتآخي ومشفى تعالج فيه كل الأمراض المجتمعية التي كان النظام يحقن الشعب بفيروساتها طوال فترة حكمه المظلمة .. تحولت بعد المبادرة إلى انموذج ليمن بشع طالما تمنى النظام ومن يقف خلفه من أياد خارجية أن يتحقق بعد رحيله .. الشباب الذين كانوا يقفون صفا واحدا بصدور عارية أمام آلة القمع الدموية التي تقابلهم في كل شارع أصبحوا بين مدافع عن المبادرة ورافض لها .. هذا يشكل سلطة في الساحة وذاك يتبوأ موقع المعارضة .. هذا يبرر للتنازلات وذاك يطالب بإسقاط المؤامرات .. والأسوأ من ذلك عودة الخطاب التخويني والإقصائي والعنصري والمناطقي والفرز على أسس وضعتها عقلية النظام السابق .. حتى وصل الأمر إلى تحول بعض مكونات إلى سلطة قامعة تضرب وتعتدي على المكونات الأخرى وتشكك في وطنيتها وثوريتها ..
و لم تقتصر تلك الصراعات على الظهور داخل الساحات بل امتدت لتنسف كل ما تركته شهور الثورة في الوعي المجتمعي من قيم وتسامح وصفاء وحلم بيمن المحبة والشراكة والمواطنة المتساوية وتجاوز خلافات الماضي والعمل على ايجاد الحلول العادلة والشاملة لكل القضايا العالقة التي صنعها النظام بين أبناء الشعب .. لنجد أنفسنا نسمع نفس الاسطوانات التي كان النظام صالح وأعوانه يسمعوننا إياها .. انفصالي .. حوثي .. إصلاحي .. مؤتمري .. الخ .. وكأننا عدنا إلى ماقبل وثيقة الانقاذ الوطني التي أعلن عنها المشترك وحلفاؤه في عام 2008 .. وهذا جعلنا نشعر بأن نضال وتضحيات عام كامل ذهبت ادراج الرياح .. وبفعل يد خفية تعبث بالبلد وتسعى للإجهاز على كل القيم والأهداف التي تسعى الثورة لإرسائها ..
الأهداف التي خرجت الجماهير الشبابية والشعبية ثائرة لأجل تحقيقها لا ينبغي أن تترك رهن المزاج السياسي الموجه من الخارج .. لنجد أنفسنا نواجه الفتوى تلو الفتوى .. والتبرير تلو التبرير .. ليمر التنازل تلو التنازل عن أهداف واستحقاقات الثورة .. ونجد المطابخ المحلية تشتغل على قدم وساق لإنتاج أجود المبررات وأطيب الحجج وأشهى الفتاوى.. وكذلك المستورد .. سواء المهرب منها أو الرسمي .. التي سوف تسيطر على الوعي العام وتهيئه لتقبل أي تنازلات قادمة ..
الدولة المدنية استحقاق ثوري لا رجوع عنه وفيه وسنجد الحلول المثلى لكل الإشكالات والقضايا التي خلفها النظام في مجتمعنا .. هيكلة الجيش على اسس وطنية وتحريره من السيطرة الأسرية والفئوية وإخضاعة لسلطة وقرارات السلطة المدنية المنتخبة من الشعب استحقاق لا يمكن تأجيله ولا وضعه في ذيل الأولويات « كما هو حاصل في المبادرة « .. فصل السلطات واستقلالية القضاء استحقاق لا ينبغي أن يغيب عن أجندة المرحلة الانتقالية « كما هو غائب في خطوات المبادرة « ..
ما ينبغي أن تركز عليه القوى الثورية والخطاب الإعلامي الحزبي والمستقل هو الضغط على حكومة النظام المشترك الشعبي العام بأن تلتزم السير في الطريق الذي رسمته خطى الثورة ودماء الشهداء وعدم التهاون عن تراخيها في تحقيق استحقاقات الشعب وأهداف الثورة المقدسة .. فضلا عن الاستسلام لتبريرات قد تسبق أو تتزامن مع أي التفاف على أحد أهداف الثورة واستحقاقاتها ..
لا أحد يستطيع الانكار أن المبادرة فرضت وأصبحت أمرا واقعا نعيشه .. لا أقول نعلن تأييدنا وننام بل نواصل الرفض ولا نتوقف عند الرفض بل على الجميع الثبات وإعادة الزخم للخطاب الثوري والحفاظ على صمود الساحات .. بدلا عن الجلوس على هامش الواقع نندب حظ ثورتنا ونبكي على شرفات عجزنا في إيقاف قانون الحصانة خاصة والمبادرة بشكل عام .. أو نستسلم لليأس ونستمع لوسوسة التخلي عن الوطن وعن كل تلك التضحيات التي قدمها الشعب الثائر طوال هذه الشهور المضنية التي لم يبق مواطن صغير أو كبير إلا ودفع من قوته ومعيشته وضحى بأمنه واستقرار حاله فيها .. فكل مواطن سواء كان مع الثورة أو خارجها ضحى في هذه الثورة رغم أنفه.

لغة الدموع.. أم لغة الرصاص!!

بدر بن عقيل

قال الشاعر:
إنما طبع المحبين البكاء
أي فضل لسحاب لا يسح؟!
●،، الآن أدركت وتحت قبة البرلمان..لماذا ذرف العم-كما أحب أن أناديه دائما- محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء تلك الدموع الحارة..!! وفي مشهد مؤثر وصادق هز وجدان أبناء شعبنا اليمني في الداخل والخارج..
وهو مشهد نابع من الذات والسجايا اليمنية الأصيلة، ولعله يذكرنا بما قاله أبو نعيم في «الحلية» عندما جاء أهل اليمن في زمن الخليفة أبوبكر الصديق رضي الله عنه وسمعوا القرآن الكريم، جعلوا يبكون فقال أبوبكر : هكذا كنا ثم قست القلوب»..
ولا شك أن دموع العم محمد، هي أبلغ من كل حدث وهي فصل الخطاب.. وفي واقع مرّ لم يعد يقبل القسمة على اثنين...!! واقع لا يتطلب سوى أن نعتصم بحبل الله جل جلاله جميعاً.. ونجنب البلاد والعباد الانزلاق إلى الهاوية السحيقة والظلام، والعدم..!!
وأعترف: أن لغة الدموع تلك كانت أبلغ من لغة وأزيز الرصاص !! ومن وطأة الحواجز والترسانات والخيم المنصوبة التي لم تعد تفصل شوارعنا وساحاتنا العامة، بل تهدد بفصل وتباعد قلوب اليمنيين والجسد اليمني الواحد..!!
نعم، ما أحوجنا اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن نلملم بعضنا البعض والحكمة ونداوي جراحنا وننطلق بيمن الإيمان والحكمة إلى حيث ينبغي أن يكون، والأهم والاستشعار بعظمة وأهمية أحداث مضيئة وخالدة مرت من روزنامة أيام تاريخنا اليمني العاصر ولعل من أعظمها وأكثرها إشراقاً يوم ٢٢ مايو١٩٩٠م ذلك اليوم المشهود الذي أعاد فيه اليمنيون لحمتهم الواحدة، وأعادوا الاعتبار للأرض والإنسان بعد شتات طويل، حتى غدا حرياً بهم اليوم وفي ظل ما شهده ويشهده الوطن من منغصات وتداعيات خطيرة أن يتذكروا قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم :«عليكم بالجماعة إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية»..
أجل دائماً وأبداً علينا بالجماعة فبوحدتنا وتآزرنا نصنع المعجزات ونحقق الأماني المنشودة.. وفي الالتفاف حول حكومة الوفاق الوطني- وفي هذه المرحلة بالذات- نصون الوطن. ونحافظ على منجزاته ومكتسباته ونخط أبرز عناوين الوفاء والعرفان لشهداء الثورة اليمنية الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم الغالية ودماءهم الزكية من أجل الثورة، والجمهورية، والوحدة، والديمقراطية، والحياة الكريمة.
علينا بالجماعة ففيها عزتنا وانطلاقتنا وعافية وطننا وأن لا نسمح بأي فئران جديدة تحاول تهديم سد مناعتنا وحصانتنا.... وتقطيع أوصال الوطن، وتفريق أيادي سبأ.
علينا بالجماعة وقد ارتضينا بالديمقراطية والتعددية السياسية، وحرية الصحافة واحترام الرأي والرأي الآخر، وحقوق الإنسان خياراً ومنهجاً لا تراجع عنه، يصل بنا إلى مدن ومرافئ وشطآن الأمان وإلى حيث الرخاء والاستقرار والتنمية.
علينا بالجماعة وأن لانسمح لمن يريد أن يغرد أو يحلق خارج السرب اليماني الواحد، ولمن يريد الاصطياد في المياه العكرة، وحمل معاول الهدم والإحباط وخدش وجه الوطن الجميل..!!
نحن اليوم وفي ظل الوفاق والاتفاق، وتشابك الأيدي والاستفادة من دروس الماضي والحاضر معنيون جميعنا وكل في موقعه، بالعلم والمعرفة ومحاربة كل جوانب الإخلال والقصور والفساد، وعبر القنوات القانونية والدستورية..
معنيون جميعاً بإزالة كل أصابع الديناميت ، والأشواك والأسلاك الشائكة - من دورب انطلاقنا ونحقق أحلامنا وأن نعيد لوطننا الابتسامة والصفاء والاطمئنان ، ثم أن تنتمي جميعنا إلى حزب واحد اسمه «اليمن» ذلك أن محبته من الإيمان كما أخبرنا خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم:
ثم إذا قال قديماً جدنا الحكيم علي بن زايد:
عزّ القبيلي بلاده
ولو تجرع وباها
يسير منها بلا ريش
وإذا ملك ريش جاها
فإننا أيضا معنيون اليوم أن نستفيد مما تجرعناه من ألم ومنغصات وأهوال جراء الأزمة الطاحنة وذلك من خلال امتلاك ريش الإرادة وحسن النوايا والتحليق بالوطن إلى فضاءات أرحب وأوسع من الخير والبناء والتنمية ، وأن لا نضيع فرصة ثقة وتعاطف المجتمع الدولي معنا والخروج من أزمته الحالية.
ولا شك هي فرصة قد لا تحدث أو تتكرر مرة أخرى، خاصة وأن العالم من حولنا يموج بتحديات وأحداث ومستجدات خطيرة ومتفاقمة يوماً بعد يوم قد تضيع الفرصة ، ثم لا نجد أحداً يلتفت إلينا..!!
والخلاصة
إن ما مرت به بلادنا خلال أحد عشر شهراً من العام الماضي ٢٠١١م من أحداث، كان عنوانها الأبرز أننا دفعنا ثمناً غالياً من أرواحنا ودمائنا، ومن خزينة اقتصادنا الوطني، ومن السكينة والسلام الاجتماعي، حتى وضعت الوطن على كف عفريت..!!
هي أحداث تدعونا بصورة ملحة وعاجلة للاستجابة للغة العقل والمنطق والحقائق وبأن مصلحة الوطن ومصلحة الأجيال الحالية والقادمة فوق الجميع،وأننا جميعنا نركب سفينة واحدة، ولا أحد منا يملك سفينة نوح أو عصا موسى..!!
الوطن أمام فرصة ولحظة تاريخية لا تعوض وشعبنا الذي انتصر للثورة.. والجمهورية.. والوحدة.. يمتلك بداخله مفاتيح الإرادة للخروج من قمقم الأزمة التي أكلت الأخضر واليابس أزمة أغرقتنا في ظلام دامس وشلت مختلف مظاهر الحياة وفي وقت نحن بحاجة ماسة جداً لما نمتلكه من قدرات وإمكانيات محدودة..
ثم ما أحوجنا أن نتذكر قوله تعالى في بلادنا الغالية «بلدة طيبة، ورب غفور» صدق الله العظيم إذن لنضع ثقتنا بالله جل جلاله الغفور الرحيم الغني ونلتفت إلى بلدنا الطيب الجميل المعطاء.. والله من وراء القصد

الثورة الشعبية ومستحقات التغيير بوزارة الإدارة المحلية..!!

عبدالرحمن سيف إسماعيل

أدرك الناس مبكراً بأن الثورة الحقيقية ستتحقق من خلال التغيير الشامل والجذري للبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .. تحديداً البنية الإدارية بالكامل وليس إصلاح التشوهات الإدارية .. وهذا سيحدث بالتأكيد انقلاباً واسعاً في الوعي الاجتماعي والتاريخي.
فالوحدة اليمنية اقترن قيامها بالمطالبة بإصلاحات داخل المنظومة الإدارية المحلية، والانتقال بالمجتمع من واقع العبودية المفرطة إلى واقع الشراكة السياسية والاجتماعية الواسعة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع بصفة عامة .. فإصلاح منظومة الإدارة المحلية منذ قيام الثورة السبتمبرية والأكتوبرية أمنية لا أكثر .. باستثناء في المحافظات الجنوبية والتي وجد فيها في ثمانينيات القرن الماضي شكل محدود من هذا القبيل، ولكنه مهم في عملية تنظيم النظم الإدارية والسياسية في بلادنا، وعلى الرغم من أهميته المطلقة في هذا الإطار التنظيمي إلا أنه هناك ظل قائماً حاله من حالات الهيمنة السياسية على نمط المشاركة الاجتماعية والسياسية، أي أن نظام الحكم المحلي الذي وجد .. كانت تهيمن عليه التنظيمات الحزبية لا الشعبية.
ولكنه وجد في الجنوب وعي جديد بأهمية تعزيز الشراكة الاجتماعية والسياسية في الدولة اليمنية الحديثة، وذلك من خلال اقتران قيام دولة الوحدة بالتعددية الحزبية والتنظيمية، وأجزاء تقسيم إداري جديد يزيل آثار التشطير، وتوسيع قاعدة المشاركة الاجتماعية في السلطة عن طريق الأخذ بنظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات.
إلا أن دولة الوحدة أخفقت في قيام هذا النمط الإداري، وأخفقت كذلك في تغيير نمط عقلية الحاكم الذي نصب نفسه سلطاناً وحاكماً أبدياً، ومعبوداً جماهيرياً، ورفض التعاطي مع هذا الوعي، بل أراد اقتلاعه، وإعادة إنتاج نظام ما قبل قيام ثورة سبتمبر، القائم على معيار جدلية "السيد والعبد" .. وأثبتت معطيات الواقع وجدلية الحياة أن وعيه توقف في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي.
عندما كانت المعارضة لا تحلم بأكثر من تغيير إمام بإمام آخر، والإمام الجديد هو ابن الإمام تعامل النظام مع مطالب الشعب بالتغيير طبقاً لهذا المعطى .. وفي سبيل ذلك استخدم القبيلة كأداة للهدم ومواجهة مشروع التغيير .. إلا أن القبيلة تطورت وتعاطت مع مطالب التغيير، وأصبحت جزءاً من وعي المجتمع الثائر المطالب بالتغيير الجذري .. وتخلق في الواقع وعياً ثورياً جديداً .. ووفقاً لذلك خرج الشعب ثائراً مطالباً بإسقاط النظام وبنا يمناً جديداً يتعاطى مع روح العصر، وثقافة العصر، وعقلية المجتمع المدني الرافض للعنف.
فالنظام سقط بثقافته وأحلامه، وسقطت كل مراهنات الحاكم في إعادة عقارب الساعة إلى الخلف، ونقل المجتمع إلى الماضي .. وهذا يعني أن هذا الحاكم فشل في نقل المجتمع إلى زمن غير زمانه .. بينما هو ظل في الماضي وحيداً في البر .. في البحر .. في بحر أسود من الوحل .. في مزبلة التاريخ .. وهذا انتصار عظيم لإرادة الشعب الثائر الباحث عن ذاته بين أنقاض الماضي وأناته.
والانتقال الواعي إلى المستقبل مهمة أساسية لوزارة الإدارة المحلية .. هذا المرفق الحيوي الذي ارتبط بهموم الناس وقضاياهم الأساسية .. فإذا استطاع هذا المرفق الحيوي إحداث التغيير الاستراتيجي الذي نسعى إلى تحقيقه، ونقل المجتمع من زمن العبودية المفرطة إلى زمن المشاركة الاجتماعية والسياسية الواسعة. ستكون الثورة قد حققت فعلاً هدفها ورسالتها في تغيير نمط الحياة .. ونمط التفكير المرحلي إلى نمط التفكير الاستراتيجي والإدارة المحلية تأثرت في السابق، وإلى حد ما بالإرهاصات الفكرية التي وجدت بهذا الصدد، وطبقا لذلك وجدت أفكار ومشاريع قانونية لنقل التنظيم، الإداري إلى مستويات أفضل، وفي اتجاه اللامركزية السياسية أو الحكم المحلي واسع الصلاحيات وكذا إيجاد تقسيم إداري يتناسب وطبيعة هذا التفكير الجديد.
إلا أن هذه الإرهاصات ظلت تراوح مكانها .. بل إنها لم تتعد كونها عبارة عن مسكنات مؤقتة، وتخدير موضوعي أراد الحاكم الفرد التعاطي معها بحذر شديد لكسب المزيد من الوقت، ولهذا كانت هذه المشاريع تبدو مقبولة، وتقدم للجمهور على شكل ندوات وورش وحلقات نقاشية، في خطوة لمناقشتها وتطويرها، وتحسين مخرجاتها، ولكنها تنتهي بمخرجات لتكريس الواقع القائم، وتعيد إنتاجه بأساليب ومسميات ومخرجات جديدة.
فالاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي بدأت مقبولة في البداية، سيما في مظهرها الرسمي المعالج لطبيعة اللامركزية فيها، وتحولت في مرحلتها الأخيرة على طاولة مجلس الوزراء إلى مشروع مركزي شديد حول وزارة الإدارة المحلية من وزارة إشرافية ورقابية إلى إدارة مركزية شديدة، وبأكثر حدة وفضاضة .. معارضة للتغيير ومتقاطعة مع مبادئ الحكم الرشيد ومعايير الجودة والشفافية، أي أنها تحولت وبفعل فاعل إلى إطار مقيد للامركزية والحكم المحلي، وظل رئيس الوحدة يمتلك سلطة قهرية مطلقة داخل وحدته الإدارية ويدير الأمور وفقا لإرادته هو وليس لإرادة المجتمع المحلي، وممثلا لرئيس الجمهورية وليس للسلطة المحلية والمجتمع المدني.
ولكن العملية في ظل هذه الثورة الإنسانية الرائعة تغيرت، وتغير معها مستوى وعي الناس وإدراكهم .. وأي تنظيم إداري لا يتعاطى مع هذه المتغيرات الثورية بصورة أفضل لا ضرورة له .. ويصبح في خبر كان ياماكان في قديم الزمان".
وما ينبغي أن يدركه وزير الإدارة المحلية في حكومة الوفاق الوطني هنا أن مشاريع القوانين والاستراتيجيات، والتقسيم الإداري السابقة جميعها كانت عبارة عن مسكنات آنية انتهت بانتهاء مخصصاتها واعتماداتها المالية ولا ترتقي إلى مستوى هذه المرحلة الثورية التي سقط في طريقها آلاف الشهداء وآلاف الجرحى، وتشردت في إطارها مئات الآلاف، وعانى منها ملايين من البشر..
باختصار شديد إن هذه المشاريع هي أحد أشكال إنتاج الفساد وأدواته لابد من التحقيق فيها والمحاسبة عليها .. فكان المسئولون حينها مدركين جيداً أنهم لا يقدمون معالجات فعلية لمعضلات الواقع، والمهم من وجهة نظرهم هو صرف مخصصات واعتمادات كان يستأثر بها مجموعة من النفعيين، وليس جميعهم .. وليس مهما أن يأتي نظام إداري جيد يتعاطى مع روح العصر .. ويمكن للأخ الوزير أن يقف بجدية أمام هذا الوضع ومصروفاته، إذا كانت الأصول المصرفية تحتفظ فيها فعلاً.
والمهم في تقديري أن يقف النزيف المالي للموارد المالية، والاستهتار والعبث بمشاعر الموارد البشرية التي لم تحصل حتى على الحد الأدنى من فضلات الفتات اليسير جداً.
فهناك مخصصات مالية كبيرة خصصت لهذه المشاريع، ولكنها صرفت بطريقة لا أخلاقية، ولكنها صرفت بطريقة لا أخلاقية وهناك مخصصات مالية كبيرة أيضاً خصصت للتقسيم الإداري يلبي احتياجات ومتطلبات التنمية .. إلا أن اللجنة فشلت في مهمتها في المرحلتين الأولى والثانية، واستأجرت مبنى لإنجاز المرحلة الأولى وآخر للثانية، ولا تزال الوزارة تدفع إيجار مبنى المرحلة الثانية ومنذ سنوات رغم أن اللجنة توقفت عن عملها منذ أكثر من ثلاث سنوات.
وفي كلتا المرحلتين توقف العمل دون أن تنجز أي عمل يذكر في هذا الإطار .. وإنما في المرحلة الثانية تحت مبرر أن اللجنة اكتشفت أن هناك لا يوجد قانون للتقسيم الإداري، ولم يسبق أن وجد هذا القانون في الشمال أو الجنوب .. بينما كان بإمكان أن تصل اللجنة الأولى، وفي بداية مراحل العمل إلى هذا الاكتشاف القاري العظيم.
وبالمثل شكلت لجان مختلفة للإعداد والتحضير للمؤتمرات السنوية للمجالس المحلية المتعثرة وبعد أشهر من الإعداد يؤجل عقد المؤتمرات، ومن دون دفع مستحقات اللجان العاملة. وبالمثل حدث مع مخصصات التدريب، والمعلومات وغيرها .. وكلما استنفذت واحدة من هذه الموازنات تعزز بموازنات جديدة .. ويتوقف العمل فيها وتختفي بعدها الأعمال المنجزة.
وعلى طريق استئجار مقرات لإنجاز أعمال هذه اللجان، استأجر أيضاً بدروم منزل أحد مشائخ هذه اللجنة وبمبالغ فلكية .. المهم وما ينبغي أن يدركه الوزير هو أنه قد أصبحت هذه اللجان والمشاريع الميتة أحد مظاهر الفساد والنهب المنظم للمال العام .. هل تستطيع حكومة الوفاق الوطني أن تتحول إلى حكومة إنقاذ وطني أم ستظل مشدودة إلى الماضي التعسفي، وهل يستطيع الوزير إيقاف هذا النزيف الدائم للموازنات والاعتمادات بعد الثورة؟
هذه العملية لا يمكن أن تتم إلا بمواصلة الإطاحة برموز النظام السابق المتورطين في قضايا الفساد والإفساد الممنهج .. وهذا لا يمكن أن يحدث طالما وأن الكثير من هذه الرموز تتمتع بامتيازات خاصة، وتفرض خيار أحلامهم السابقة على الواقع الإداري والمطالبين بالتغيير، وربما أن الكثير منهم استعادوا أنفسهم والثقة بأن الأمر قد انتهى عند رحيل رأس النظام.
فالإدارة المحلية مؤسسة محورية في نظام مابعد الثورة وتضطلع بدور ريادي في القضاء على هذا الفساد المستشري، وبالتالي تحقيق أحلام الناس في التغيير.
وعلى الحكومة أن تبدأ بإسقاط رموز الفساد والقتل الممنهج في إطار مختلف الوحدات الإدارية التي شهدت مسيرات وتظاهرات احتجاجية، والذين لا يزالون يمارسون القتل والتصفيات وإلا الطوفان قادم محالة، وثارات الانتقام مرشحة للتصاعد للمزيد لسفك الدماء الزكية، ولهذا لابد أولاً من إعفاء رؤساء الوحدات الإدارية في المحافظات والمديريات من مهامهم، وتكليف نوابهم بإدارة هذه الوحدات بصورة مؤقتة .. لأن هؤلاء أكثر من ارتكبوا جرائم بحقوق الإنسان. على أن يشمل هذا القرار تعليق مهام المجالس المحلية والقيادات الأمنية والعسكرية والإيرادية المتورطة بانتهاكات حقوق الإنسان أو بجرائم فساد وعبث للمال العام، فهؤلاء جميعاً هم أدوات النظام السابق ويكلف بصورة مؤقتة النواب بإدارة هذه المؤسسات بصورة مؤقتة.
وأنا على ثقة بأن النواب سيمارسون دورهم بصورة أفضل وأكثر نزاهة سيما بعد توقيف الوكلاء ومساعديهم في هذه الوحدات والذين شكلوا العقل الجمعي للفساد فيها.

إلى صاحب كل يراع

أمين محمد أحمد شعثان

إننا في أمس الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى – إلى إعلام «سواء مرئي أو مقروء أو مسموع» يجمع ولايفرق، ويصلح ولايفسد، ويبني ولايهدم.
إعلام يدعو إلى المحبة والمودة، ونبذ ثقافة البغضاء والكراهية ويسعى لإقامة ثقافة التسامح والتراحم، يجمع ويؤلف النفوس والقلوب، ويوحد الصفوف.
إعلام يدفع إلى الجميع العمل الجاد والمسؤول من أجل خدمة هذا الوطن، وإنقاذه من براثن الحروب وظلمات الصراعات والفتن، إلى أجواء السلام والإخاء والمحبة والوصول به إلى بر الأمان.
نعم فواجبنا كإعلاميين سواء في «الحاكم أو المشترك» أن نغلب مصلحة الوطن، ونضع الولاء له فوق كل الولاءات الحزبية أو الطائفية أو القبلية أو المذهبية، وأن نمنح هذا الوطن من رحيق أقلامنا وعبير ألسنتنا وشذى كلماتنا الكلمة الصادقة النقية من كل أشكال الرياء والنفاق والمداهنة، الخالية من الحزبية أو الطائفية أو العصبية القبلية أو المذهبية.
كلمة يحركها حب اليمن وشعبها والخوف عليها من الانقسام والتشرذم والضياع والانزلاق إلى الهاوية، كلمة تنبع من قلب ينبض بحب الوطن، ومن ضمير حي وإحساس تام بالمسؤولية الوطنية والدينية والأخلاقية، تلم الشعب وتوحد الرأي، وتمحو كل ما خلفته الأحداث الأليمة والصراعات والمواجهات العنيفة التي عاشها وطننا خلال الفترة الماضية.
إننا نقف أمام مرحلة جديدة تولدت من رحم الصراع بعد مخاض طويل وشهور سوداء عاشها هذا الوطن، فعلينا نحن الإعلاميين أن ندرك ذلك ونضعه نصب أعيننا وأن نمارس هذه المهنة السامية بكل أمانة وصدق ومهنية، وبدون انحياز سواء بالكتابة أو بنقل الأحداث على الساحة المحلية والدولية والتيقن من صحتها حتى لاتطاردنا لعنة التاريخ إذا أخطأنا في مرحلة حياتنا فالتاريخ لايرحم ولاينسى ولايتغاضى أو يغفل عن أخطاء أحد، فعلينا أن نتعظ ونتجاوز مراحل أخطائنا السابقة التي لم تجر للبلاد سوى الخزى والعار والخراب والدمار، وذلك بانحيازنا إلى فئة معينة، وأن نستفيد من أخطائنا السابقة خلال فترة الأزمة التي أو استمرت أحد عشر شهراً وأن نفتح صفحة جديدة مع بعضنا البعض، ومع مجتمعنا لنتفاءل بما هو آت وأن نبعد عن كل ما في شأنه صب النار على الزيت، ونكأ الجروح والأوجاع.
راجين الله جل وعلا أن يحفظ وطننا وشعبنا من كل مكروه، إنه سميع مجيب الدعوات.

بمشاركتك في الانتخابات الرئاسية المبكرة 21 فبراير 2012م تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء